الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم: .....

إعداد الطالبين:

– صياد عبد الرحمان

– مصطفاوي أنور

تحت عنوان

انعكاس مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2015-2020

مذكرة مكمّلة لمتطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

لجنة المناقشة:

د/ عبد الصمد سعود	جامعة المسيلة	رئيسا
د/ بوخرص عبد الحفيظ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ لخضر أوصيف	جامعة المسيلة	مناقشا

السّنة الجامعيّة: 2021-2022

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا يليق بجلال

وجهه الكريم وسلطانه العظيم أن وفقنا إلى انجاز هذا بالبركة والتسيير

راجين أن يتقبله الله قبولا حسنا وينفعنا وغيرنا به .

وعليه فإن واجب العرفان يدعونا أن نتوجه بالشكر والعرفان

إلي أستاذنا الفاضل الدكتور سعودي عبد الصمد

والاستاذ الفاضل الدكتور بوخرص عبد الحفيظ

اللذان تفضلا بالإشراف على هذا العمل بوافر التوجيهات القيمة

والانتقادات الهادفة الناتجة عن خبرتهم العلمية التي أخرجت

هذا العمل في صورته النهائية

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

في كليه العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسير

الذين قدمو لنا يد المساعدة المعنوية والعلمية

خلال مشوارنا الدراسي طيلة خمس سنوات

الإهداء

الحمد الله الذي هدانا ويسر لنا امرنا وانار لنا دربنا ووفقنا لانجاز هذا العمل بكل حب

واحترام انحني تواضعا لإهدي ثمرة جهدنا

الي من يعجز السان عن ذكر خصالهما والقلم عن مدحهما والورق عن حملهما

إلى

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية

إلى

أفراد عائلتي وأقاربي وأصدقائي

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة . . . . . وهاأنا ذا أختم بحث تخرجي

بكل همة ونشاط، وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي . وساعدني ولو باليسير

الأبوين والأهل والأصدقاء والأساتذة المبجلين . . . . . أهديكم بحث تخرجي

شكروعرفان

الإهداء

فهرس المحتويات.....I

فهرس الجداول.....III

فهرس الأشكال.....IV

المقدمة : .....

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:.....9

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 10

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 10

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 11

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر..... 20

المبحث الثاني: ماهية المناخ الاستثماري 22

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري..... 22

المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري..... 23

خلاصة الفصل الأول:..... 27

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد 29

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر..... 30

المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانيين الاستثمار في الجزائر 30

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر..... 34

المبحث الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2020/2015. 38

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال فترة من 2015 الى 2020. 38

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020..... 41

خلاصة الفصل:..... 47

خاتمة.....**49-51**

قائمة المصادر والمراجع.....**53-56**

الملخص.....

فهرس الجداول

جدول(1) : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر و، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال فترة 2015-2020 38
جدول (2):التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020..... 41
جدول(3): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020..... 43
جدول (4) : أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2015-2020 45

فهرس الأشكال

الشكل (1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر 39
الشكل (2): من إعداد الطالبين باعتماد على معطيات الجدول 1 مخرجات Microsoft Office Excel 40
الشكل (3): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020..... 42
الشكل (4): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020..... 44

المقدمـة

مقدمة:

الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد أهم رؤوس الأموال، إلا أنها قديمة في مفهومها فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، التي شهدت تطورا كبيرا للدور الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات حيث أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة الى الاستثمارات الأجنبية المباشر، ونظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز التي تعيق طريقها، ومنها الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها السوق المحلي.

فالجزائر على غرار بقية دول العالم، جاهدت منذ سنوات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كوسيلة تمويلية بديلة للمشاريع الاستثمارية، عملت على تحسين بيئة الأعمال عن طريق تنفيذ العديد من السياسات المتعلقة بهذا المجال، ورغم عوامل جذب الاستثمار المباشر في الجزائر فإن هناك مجموعة من العوائق التي تحد من جاذبيتها.

وظهرت جائحة كوفيد -19 (covid-19) فألحقت خسائر فادحة ومتزايدة في الأرواح في بلدان العالم، حيث تواصلت الجائحة إلى إلحاق خسائر منها، الهبوط الحاد

في الطلب الخارجي وتحولات في جهة تدفقات رؤوس الأموال وانهيار في أسعار السلع الأولية وتهيمن علي الأجواء مخاطر أيلولة الأمور، إلى عاقبة أسوآ وكما أحدثت جائحة كورونا) كوفيد -19) آزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، حيث أفقدت العالم توازنه وأدت الإجراءات الاحتواء الفيروس الى عرقلة النشاط الاقتصادي.

1- وإشكالاته:

مما سبق يمكن ولمعالجة اشكالية هذه الدراسة قمنا بطرح الإشكالية:

فيما يكمن انعكاس مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية سنقوم بتجزئتها إلى أسئلة فرعية.

1- ما لمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي أهم محدداته؟

2- فيما تمثلت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة الاقتصاد الجزائري؟

3- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من حيث المناخ الاستثماري؟

2- فرضيات الدراسة

إن التساؤلات السابقة تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد القوى الأساسية التي تشكل العولمة الاقتصادية، وركيزة من الركائز التنمية في جميع دول العالم خاصة الدول النامية

حيث يؤثر الناتج المحلي الناتج المحلي والاجمالي إيجابا عي الاستثمار الأجنب المباشر.

- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا ملحوظا خلال الفترة من 2016 الي 2018، وتدهورت في فترة من 2019 الى 2020.
- تعمل الجزائر جاهدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقديم مختلف التسهيلات وتوفير الحوافز المساعدة على جذبه مثل تقديم التسهيلات الإدارية والتنظيمية.

3- أسباب ودوافع اختيار الموضوع

ان الغرض من تناولنا لهاذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية

-ان الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل محور اهتمام لكثير من رجال الاعمال والحكومات في العديد من دول العالم، وخاصة الجزائر التي تسعى الى استقطابه وتوطينه.

-تزايد اهتمام الدول بالاستثمار الأجنبي في الجزائر.

-4- اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول الى الأهداف التالية:

- معرفة اهم العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كبديل تمويلي يقوم على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن ان تساهم في تحسين بيئة الاعمال في الجزائر وبالتالي تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار فيها.
- معرفة اهم اتجاهات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.
- دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

4- منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها نستخدم مزيجا من المناهج المعتمدة في الدراسة الاقتصادية، حيث تستخدم المنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، كما نستخدم المنهج التحليلي عند تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

5- الدراسات السابقة:

- مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة قياسية)، (شهادة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة سيدي بالعباس،2019-2020، حاولت الباحثة التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ارتبط بنشأة وتطور التجارة الدولية ومحدداته، وتوصلت الى ان تنامى أهمية الاقتصاديات الدولية واتجاه الاستثمار وتطوره كان نتيجة اسهام مجموعة من العوامل فيه والتي يطلق عليها

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي جعلت المستثمر يفضل تو طيف رؤوس أمواله في الخارج بدلا من توظيفها داخل دولته.

- سحنون فاروق، (قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلى على الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر (شهادة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف،2009–2010، حاول الباحث ابراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوصل الى ان الجزائر بذلت جهود مستمرة تهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم للاستثمارات المحلية والاجنبية، فقد صدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك وخاصة في فترة التسعينات والالفية الثالثة، وادت هذه القوانين الى انشاء عدة هيئات عمومية من اجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي.

6- هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة والالمام بمختلف جوانبها، قمنا بتقسيمها الى فصلين وذلك كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر اما المبحث الثاني تناولنا فيه مناخ الاستثمار الأجنبي.

الفصل الثاني: بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتناولنا في المبحث الأول مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اما المبحث الثاني تناولنا فيه تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2020.

7- حدود الدراسة

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر تمت دراسة حالة الجزائر من خلال التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد مجال الدراسة من سنة 2015 الى 2020.

8- صعوبات الدراسة

اهم الصعوبات التي واجهت البحث ما يلي

- صعوبة حصر الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التضارب في بعض المعلومات والأرقام وعدم تجانس الاحصائيات.
- كثرة المراجع بالدرجة الأولى حول موضوع البحث مما أدى الى صعوبة التحكم في المعلومات.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القضايا التي استأثرت ومازالت تستأثر على اهتمام المختصين ومسئولي حكومات الدول، وذلك لما له من أهمية وآثار وانعكاسات تفاعلت عناصرها وتبلورت ملامحها منذ الحرب العالمية الثانية في شكل علاقات متميزة وأحكام متباينة، تجلت في سياسات وسلوكيات هذه الدول اتجاه هذا النوع من الاستثمار، خاصة وأن تدفقه بين دول العالم تحكمه العديد من العوامل والمحددات، منها ما يتعلق بالمستثمر الأجنبي والدولة المصدرة للاستثمار من جهة، ومنها ما يتعلق بالدولة المضيفة له من جهة ثانية.

ومن أجل الإلمام بالجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر قسمنا هذا الفصل الى مباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تناولنا فيه ثلاثة مطالب حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم محددات الاستثمار الأجنبي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي، وقد تناولنا فيه مطلبين حول مفهوم المناخ الاستثماري، ومكونات المناخ الاستثماري.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايد الاهتمام وبشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك لدوره الهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها على سبيل الذكر وليس الحصر ما يلي:

التعريف الأول - يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر: بأنه ذلك الاستثمار الذي يجري بهدف الحصول على فوائد مستمرة في شركة تمارس نشاطها في إقليم اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي، وبالشكل الذي يمكن هذا الأخير من الحصول على حق اتخاذ القرار الفعلي في تسيير الشركة، عن طريق امتلاك كل أو جزء من رأس المال الخاص بهذه الشركة [1].

التعريف الثاني - أما تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة ورقابة دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المنتمية للدولة الأم والشركة في الدولة المضيفة [2]

التعريف الثالث- كما يعرف بأنه:" ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار،

---

[1] سليمان عمر الهادي ,الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البئة في الأقتصاد الإسلامي الوضعي الأكادميون للنشر وتوزيع ,عمان,الأردن,الطبعة الأولي,2010,ص23.

[2] UNCTADWorld Investment Report 2007 "Transnational CorporationsExtractive Industries and Development" New.

فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[1].

التعريف الرابع- تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما متمثلا بالشركة المقر على مشروع مقام في اقتصاد آخر.

التعريف الخامس - تعريف المنظمة العالمية للتجارة: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (المضيف) بقصد إدارته[2].

ومن خلال التعاريف السابقة للإستثمار الأجنبي المباشر يمكن القول على أنه ذلك المشروع الذي يقيمه ويملكه مستثمر أجنبي - سواء كان شخص طبيعي أو معنوي خارج موطنه الأصلي وتكون ملكية كاملة أو جزئية تخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة والرقابة على هذا المشروع مع المستثمر المحلي، ويتم هذا النوع من الإستثمار في شكل تدفقات لرؤوس الأموال بين الدول كما يعتبر من وسائل نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية وغيرها.

المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي مفهوم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل كبير على اتجاهات تدفقات هذا النوع من الاستثمارات، ويمكن أن ترتبط هذه المحددات بالمستثمر الأجنبي والدولة الأم، حيث تكون خارجة عن سيطرة الدولة المضيفة، لكن هناك بعض المحددات التي يمكن

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2001,ص13.

[2] جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص 12.

للدولة المضيفة السيطرة عليها، حيث تسعى لتوفيرها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

تتمثل أهم المحددات والدوافع الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر والراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:

1- **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، وبالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر.

وفي هذا الصدد فقد أوضح (Lopez) عام 1999 في دراسته حول المحددات الخارجية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، أن الإنخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد دفع المستثمرين إلى إستثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من إدخارها أو أستثمارها في محافظ الأوراق المالية[1].

2- **معدل العائد على الإستثمار:** يعتبر معدل العائد على الإستثمار أحد العوامل الهامة التي تجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فرد أو شركة لا يتجه إلى الإستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار [2].

3- **تكاليف الإنتاج:** إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للإستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها.

---

[1] فريد أحمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ،2006. ص 36

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2008، ص222.

وفي هذا الصدد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها كل من "كرينج" و "تيم" عام 1995 على شركة " ماتسيشيتا" أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة في الدولة الأم (اليابان)، وكانت هذه الشركة تقوم بالتصدير للخارج، لكن منذ أوائل التسعينات أصبحت الشركة تقوم بالإنتاج في الخارج نظرا للارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم[1].

4- القدرات التسويقية والتكنولوجيا:

إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، يمكنها من غزو الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة[2].

وفي هذا الصدد يشير تقرير الاستثمار في العالم عام 1998 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن هناك عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي صارت شديدة التعقيد، وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم، وأنها من صنع الإنسان، وأن ملكية هذين العاملين هو أساس قدرة الشركة على المنافسة في عالم مفتوح كالذي نعيشه اليوم[3].

وتشير بعض الدراسات إلى وجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل أهمها في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد سواء، بالإضافة إلى ذلك فإن

---

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، القاهرة ،2002، ص120

[2] فريد أحمد سليمان قبلان، مرجع سابق، ص37-38

[3] رضا عبد السلام، مرجع سابق، 121

القوة التفاوضية والسياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة على إتمام المفاوضات، وبشروط مناسبة مع حكومات الدولة المضيفة مقارنة بنظيراتها في السوق المحلي، ويعزي ذلك إلى امتلاك تلك الشركات للمواد النادرة والمتمثلة أساسا في رأس المال والتكنولوجيا من جهة[1].

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم

خلصت العديد من الدراسات التطبيقية إلى نتائج كثيرة ومتباينة تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأوضح "كوشلين" في هذا الصدد أن المستثمر الأجنبي غالبا ما يستثمر في الدولة المضيفة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها، كما وجد كل من (Frey) و(Schneider) عام 1985م أن مستوى المساعدات الإقتصادية التي تقدمها الدولة الأم للدولة المضيفة تلعب دورا مؤثرا في شرح عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدولتين.

وبالتالي فالتبعية الإقتصادية وحتى السياسية تعتبر من بين المحددات والعوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي[2].

كما أشار كل من (Kwang) و(Singh) عام 1995م إلى بعض المحددات الراجعة للدولة الأم، والتي تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية نحو الدول المضيفة، والمتمثلة فيما يلي:

- عدم ملائمة المناخ السياسي للدولة الأم، الأمر الذي يدفع المستثمر إلى البحث عن ظروف أفضل في دول أخرى.

-عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم[1].

[1] فريد أحمد سليمان قبلان مرجع سابق، ص38

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق،120-121

ويرى رضا عبد السلام أن ضعف معدلات النمو للناتج القومي الإجمالي وكذلك تراخي الطلب الداخلي في العديد من الدول الصناعية خلال العقود الماضية، كان من بين أهم الأسباب الرئيسية في تدفق الاستثمارات الأجنبية من هذه الدول نحو الدول النامية[2].

وفيما يتعلق بأهداف الدولة الأم، فكثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف خلق فرص عمل جديدة في الخارج أو فتح أسواق جديدة للتصدير أو نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية في الدول الأجنبية، ومن جهة أخرى فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات إلى تشجيع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات[3].

ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة المضيفة

تتمثل أهم المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والراجعة للدولة المضيفة فيما يلي:

1-المحددات السياسية: يقصد بالمحددات السياسية تلك العوامل ذات البعد السياسي والتي تشكل في مجملها محيط محفز للاستثمار أو منفرا له، حيث كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار وعدم وجود مخاطر الحروب، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

وللعوامل السياسية أهمية كبيرة في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية، فالمستثمرون يأخذون بعين الاعتبار جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، طبيعة التغيرات السياسية المحتملة وغيرها من الأوضاع والظروف السياسية في البلد المضيف وقد توصلت دراسة

[1] فريد أحمد سليمان قبلان، مرجع سابق. ص 38
[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص121.
[3] فريد أحمد سليمان قبلان، مرجع سابق، ص40.

لكل من (Frey) و(Schneider) شملت 54 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين 1976 و1980 أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2-المحددات التشريعية والتنظيمية: تؤثر المحددات التشريعية والتنظيمية على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تنظيم وتحفيز هذا النوع من الاستثمارات، حيث أن وجود قانون استثمار موحد واضح يعطي للمستثمر الأجنبي الضمانات الكافية من عدم المصادرة وحرية تحويل الأرباح وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، يساعد على جذب الشركات الأجنبية.

كما تؤثر أيضا البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسهولة الإجراءات ووضوحها وتبسيط قواعد الموافقة عليه وعدم تفشي البيروقراطية والفساد، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعكس صحيح[2].

3- المحددات الاقتصادية: تعتبر المحددات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة عند إختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر والركيزة الأساسية لجذبه، وتكمن أهم المحددات الاقتصادية في:

أ- حجم السوق ومدى نموه: يعد حجم السوق ومدى نموه من العوامل الهامة الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأهم المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر ،2000، 2001، ص54

[2] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، مصر ،2005/2004 ،ص37

المحلي الإجمالي وعدد السكان، حيث يعتبر المقياس الأول مؤشرا للطلب الجاري، والثاني مؤشر للحجم المطلق للسوق، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية[1].

ب- الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة.

وتشير بعض الدراسات التطبيقية كتلك التي قام بها (Pearce) و(Papamastassion) حول الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

كما تشير دراسات أخرى إلى أن هناك علاقة موجبة بين حجم السوق وحجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن نمو هذا الأخير يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد مما يخلق أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي نمو السوق واتساعه، وهو ما يؤدي بدوره إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه المتحقق في الدول المضيفة يعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الدول[3].

ج-البنية الأساسية: تعتبر البنية الأساسية من المحددات الرئيسية لاختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن توفر بنية أساسية مناسبة من طرق ومطارات وموانئ وغيرها يسهل عملية النقل داخل الدولة المضيفة أو العالم الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصال ذات كفاءة عالية وتكنولوجيا متطورة تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين من جهة، وبين

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص37
[2] عمر صقر، مرجع سابق، ص51
[3] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن،2005، ص66

فروع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة والدولة الأم من جهة ثانية [1].

د- سياسات اقتصادية كلية مستقرة: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالعوامل ذات الصلة بالأداء الاقتصادي الكلي مثل:
معدل التضخم، سعر الصرف، عجز الموازنة ...الخ، حيث أن وجود بيئة اقتصادية مستقرة واضحة وغير متضاربة الأهداف تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح.

وتشير بعض الدراسات في هذا الصدد أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الاحتياطي الأجنبي وبين حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومرجع أهمية هذا العامل هو رغبة الشركات الأجنبية في نقل الأرباح إلى الدولة الأم بالعملات الرئيسية، كما تشير دراسة أخرى أن هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما انخفضت عملة الدولة المضيفة كلما انخفضت معها التكاليف مقارنة بالتكاليف في الدولة الأم، مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية بالنسبة للمستثمر الأجنبي[2].

ه- مدى تحرير التجارة الخارجية: إن وجود العديد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية في الدولة المضيفة يشكل عائقا كبيرا أمام واردات الدول الأخرى، مما يدفع مستثمري هذه الأخيرة لتفضيل الإنتاج في الدولة المضيفة بدلا من الإنتاج والتصدير في الدولة الأم، وهو البديل الأفضل لتخفيض كل من النفقات الناتجة عن الرسوم الجمركية المفروضة من جهة، ونفقات النقل من جهة ثانية في حالة

[1] C. Chen and L. Chang, and Y. Zhang, "The Role of Foreign Direct Investment in Chin's Post Economic Development", World Development, Vol. 23, No. 4, El Sevier Science LTD, Great Britain (1995), p 691.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق. ص118,117

التصدير وعليه كلما سعت الدولة المضيفة لوضع حواجز أمام وارداتها كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

و- الإصلاح الاقتصادي: ينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى تضييق نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك إدارة هذا النشاط إلى قوى السوق بالشكل الذي يحسن الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع، وتعتبر الخصخصة من إحدى أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي، والتي تشجع استحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على الشركات المحلية للدولة المضيفة [2].

ز- القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي للدولة المضيفة في تحسن، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من هذه الاستثمارات.

ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد القومي من خلال:

- معدل نمو الصادرات: حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي.
- الرقم القياسي لأسعار الصادرات: فكلما اتجه هذا المعدل إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر [3].

- **ي- الحوافز المقدمة في الدولة المضيفة:** تعتبر الحوافز المقدمة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة أداة إستراتيجية يمكن لحكومات الدول المضيفة

[1] كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،2003/..2004 ص101.
[2] عمر صقر، مرجع سابق، ص54.
[3] فريد أحمد سليمان قبلان، مرجع سابق، ص46.

استغلالها للتأثير على قرارات هذه المؤسسات، غير أن منح هذه الحوافز تكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدولة المضيفة للاستثمار.

- وقد توصل كل من (Shah) و(Toye) في دراسة لهما إلى وجود علاقة عكسية بين الحوافز المالية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبررا ذلك بأن العلاقة العكسية هي نتيجة "التأثير التعويضي الوهمي" الذي يمارس تأثيره عندما تحاول الدول المضيفة استخدام الحوافز لتغطية النقص في المزايا النسبية الأخرى، إلا أن بعض الدراسات الأخرى أوضحت قوة تأثير الحوافز المالية في الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة [1].

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توسع معها تدفق رؤوس الأموال في العالم عبر الحدود بشكل كبير، و ذلك عن طريق الدعم المالي الذي تقدمه الشركات متعددة الجنسيات الأنشطة الإنتاج و التوزيع و التمويل و الابتكار والاختراع و الإدارة و غيرها من الخدمات الأخرى التي تتولد عنها أرباح في العديد من الأسواق تحت رقابة المركز الرئيسي، وهو ما أدى لاحقا إلى إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في السيطرة الاقتصادية من قبل الشركات الأجنبية على غالبية المصادر المحلية في مختلف دول العالم، تعلقت هذه السيطرة في البداية بإنتاج المواد الأولية و البترول و الزراعة، ثم تحولت في مرحلة لاحقة إلى السيطرة على المواد المصنعة ذات التكنولوجيا المتقدمة، ثم برز التحول الكبير من الاستثمارات الصناعية إلى الخدمات.

[1] - حسن بن رفدان الهجهج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2006، ص 67.

وتثبت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، ومن تلك المنافع:

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني، وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات، توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة، وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.
- تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض، الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتجات.
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات، لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية[1].

[1] مجلة اقتصاديات مشال اقتصاديات مشال إفريقيا ISSN 1112-6132 اجمللد 15 / العدد 21 السنة: 9102، ص 171 – 190.

المبحث الثاني: ماهية المناخ الاستثماري

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه وهناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري نذكر منها:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه: "بمجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجه استثماراته إلى بلد دون أخر، وهذه مسالة تتفاعل فيها العوامل الموضوعة مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى أخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر"[1].

ويعرف أيضا بأنه: "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي يتم فيه الاستثمار، فهي تشمل الظروف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال". أيضا مناخ الاستثمار هو: "مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشأة الاقتصادية على نمو ديناميكي دائم يجذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه، منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل وتسويق الإنتاج في

[1] البحار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة 1991، ص 126.

الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي. بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا"[1].

المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

تعرف مكونات مناخ الاستثماري على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته، لكنها تخرج عن سيطرته[2]، وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة[3]، ويتكون مناخ الاستثمار من:

أولا: المناخ السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا أوليا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، ويرتبط بالاستقرار السياسي، بما يعرف "بالفساد السياسي"، الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة السليمة وانعدام الشفافية، مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة، ويؤثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها[4] :

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.

- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.

- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، درجة الوعي السياسي لديها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

---

[1] . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتمان الصادرات، تشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2011، ص 9.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتمان الصادرات، تشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2011، ص 9

[3] ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الجندول، العدد 24، جامعة قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2005، ص5.

[4] زغبه طلال، دراسة تحليلية قياسية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص1.

ثانيا: المناخ الاقتصادي

يمثل المناخ الاقتصادي الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتكون من:

أ- مستوى النمو الاقتصادي:

- معدل النمو الكلى في القطاعات المختلفة.

- معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال.

- نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (البترول، الغاز، معادن والقطاعات ذات حساسية للعوامل الخارجية السياحة، الهجرة الخارجية) في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي.

- نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

ب- مستوى الاستقرار الاقتصادي: ويقصد به الاستقرار الداخلي مقاس بمعدل التضخم ومعدل البطالة، وعجز الميزانية والاستقرار الخارجي مقاس بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

ث- هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية: حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي وأيضا النفقات والإيرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ت- هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية: حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي وأيضا النفقات والإيرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها، كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

[1] العسوي ابراهيم، قياس مؤشرات التنمية، دار الوحدة العربية، مصر، 1985، ص225.224

ثالثا: المناخ القانوني والإداري

إن القرارات الاقتصادية في غاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية، أو بالتعاقد مع موردين، أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف، وهكذا فان وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار، وفي هذا الصدد فان عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها وأحيانا تضارها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر، أضف إلى ذلك أن وجود قوانين واضحة لملكية والحقوق يعترف فيها هذه الحقوق وينظم حدودها، يعتبر أمر لا غنى عنه في أي قرار اقتصادي، وعليه يفترض الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة، بل إنه يعني فوق ذلك فعالية القانون والقدرة على تطبيقه تطبيقا سليما، ومدى توافر نظام قضائي عادل وفعال، وكذلك سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفعالية وبتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها[1].

رابعا: المناخ الاجتماعي

يتمثل المناخ الاجتماعي في مجموعة من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر أو العكس وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ- **درجة تماسك الجبهة الاجتماعية:** لتحقق الاستقرار وتنمية الجبهة الاجتماعية يتطلب من الدولة منح أولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة فالحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، كما أن مخالفة القانون يرتبط غالبا بالتهميش و اللامبالاة وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطا منفرا للاستثمار بصفة عامة وللاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ومنه فان توفير الأمن الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين الأفراد في المجتمع الواحد وإيجاد نوع من الاستقرار الاجتماعي، وهو من المتطلبات الأساسية لإيجاد مناخ استثمار ملائم.

[1] زغبه طلال، مرجع سابق، ص111

ت- العناصر الديمغرافية: التي تصف السكان في كل بلد بخصائص معينة لها أثر كبير على الأسواق والممارسة في كل بلد، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني، حجم الأسرة والمستوى التعليمي.

ث- العناصر السلوكية: هناك قواعد سلوك في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لأخر، وأهم هذه العناصر ممثلة في الانتماء إلى الجماعات المتطلبة إلى العمل وأهميته، الاعتماد على النفس أو على الآخرين، ثم النظرة الدينية والعقائدية للأمور[1].

[1] ابو فحف عبد السلام، اقتصاديات إدارة الاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 145.

خلاصة الفصل الأول:

ومن خلال هذا الفصل تمت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تم التطرق الى مفاهيم الاستثمار واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر واهم المحددات في البلد المضيف.

ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات من اجل توفير مناخ جيد لهاذا النوع من الاستثمارات ووضعت مجموعة من القوانين والتحفيزات.

وهذا ما سنعكف على دراسته من خلال الفصل الثاني ومن خلال عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واهم القوانين والهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار.

الفصل الثانـي

تمهيد

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري وبيئة الأعمال من خلال القيام بالإصلاحات الاقتصادية شاملة قصد جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إدراكها بأهمية ودور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبتها في استغلال الإمكانيات الضخمة والمتنوعة التي تتوفر عليها خاصية الثروات الطبيعية والطاقوية التي تشكل فرص حقيقية للاستثمار وقد بدأت هذه المساعي واضحة منذ بداية التسعينات من خلال إصدار بعض التشريعات واستحداث هيئات خاصة بترقية ودعم الاستثمار، هذا فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومحاولة الجزائر لإدماج الاقتصاد العالمي من خلال التكريس التدريجي لعملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري والمفاوضات في إطار الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة وكذا الاتفاقيات المتعددة التي أبرمتها الجزائر في مجال حماية وتشجيع الاستثمار.

في هذا الفصل سيتم عرض دراسة تحليلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2015/2020.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر

بهدف تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انتهجتها الجزائر في إطار سياستها الحكومية إلى مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية، كما بادرت إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات والحوافز خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم وتوفير مختلف التسهيلات والرفع من الصعوبات والعراقيل الإدارية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانيين الاستثمار في الجزائر

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقيته وفسح المجال أمامه وتشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية أهمها قانون1993،2001 و2006 و2016، التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

1. قانون الاستثمار لسنة 1993

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 93/12 الصادر في 05/10/1993 بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية لتشجيع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه مبينا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي، وقد ركز هذا القانون على مجموعة نقاط من أهمها مايلى: [1]

[1] مرداوي كمال، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع وتهيئة الاستثمار"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبو بكر بلقايد تلمسان.ص.9.

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالمستثمر محليا كان أو أجنبي له حرية الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة مع تسهيل إجراءات الاستثمار.

- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب.

- تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار مع التزام الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين وتمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.

كما أكد قانون 1993 على بعض الأحكام الواردة في قانون النقاد والقرض من بينها:[1]

- التأكيد على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات وقد تأكد ذلك فعلا من خلال انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

- إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتها والقيام بالدراسات والأبحاث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها، ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة.

- اعتبار السوق المالية طريق من طرق الخصخصة للمؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس المال[2].

[1] كرامة مروة، رايس حدة، (2012)، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد الثاني، ص 67.

[2] مرداوي كمال، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع وتهيئة الاستثمار «،مرجع سابق،ص9.

لقد شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون[1].

2. قانون الاستثمار لسنة 2001

ثم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئاسي رقم 01/03 الصادر في 08 أوت 2001 ويتعلق بترقية وتطوير الاستثمار بعد في إعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات ومسايرة التحولات المتسارعة دوليا وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية:[2]

- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية أو الجزئية.

- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع.

- يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحددة، تنقسم إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة، كما اهتم بمنح

[1] عبد المجيد أونيس، (2006)، "الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر، ص 255.

[2] كرامة مروة، رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص67.

الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطويره بما يدعم الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.

3. قانون الاستثمار لسنة 2006

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15جويلية 2006 كتعديل وتتمة للأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانيات تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات[1].

4. قانون الاستثمار لسنة 2016

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الاحكام، قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتوج الوطني، وأهم الإجراءات التي جاء بها القانون الجديد كما يلى:

[1] كرامة مروة، رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص70.

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات: فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسة (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر، تونس والمغرب 8 مراحل)، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين بالإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات.

- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.

- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.

- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه (باشرت الدولة منذ سنتين في استرجاع 60% من العقار الصناعي غير المستغل).

- تنمية القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلى (حملة باشرها الحكومة منذ سنتين).[1]

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر

كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فيها، وتشكيلها إطار مؤسساتي متكامل التسيير العملية الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والجهات الجزائرية المختصة وإبرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI):

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار[2]، تم استبدال وكالة ترقية ومتابعة ودعم الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير

[1] حيتالة معمر، (2017)،" قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016: خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار"، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد الثامن يناير، ص 5-6.

[2] الامر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، مؤرخ في أول جماد ثاني عام 1422 الموافق ل 20 أوت سنة 2001، الجريدة رسمية رقم 2001.

الاستثمارات (ANDI)، وهي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وتتولى المهام التالية:[1]

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتحسين المشاريع بواسطة خدمات. الشبابيك الوحيدة واللامركزية.

- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بما المستثمرون خلال فترة الإعفاء.

- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب تنمية، وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية[2].

2. المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

[1] منصوري زين، "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد2، 2005، ص134-135.

[2] منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، من على الموقع: www.andi.dz، تاريخ الاطلاع: 2021/05/16.

المجلس الوطني للاستثمار جهاز إستراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، أنشئ بموجب الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 08/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ويتولى المهام التالية:[1]

- صياغة استراتيجيات وأولويات الاستثمار وذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير وترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الإمكانيات والمجالات المراد تطويرها.

- تحديد المناطق المعنية بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني.

- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار.

- المصادقة على المشاريع واتفاقيات الاستثمار.

3. الشباك الوحيد المركزي (Guichet Unique Central):

تم إنشاء هذا الشباك كجهاز لا مركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار ومن أجل رفع العوائق والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب[2]، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما التي تتعلق بالمزايا في أجل لا يتعدى 30 يوم، كما تقوم بتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع[3].

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-355 في 09 أكتوبر 2006، المتعلق بالصلاحيات والتشكيل وعمل المجلس الوطني للاستثمار.

[2] لجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، (2006)، العدد48، المؤرخة في 19 جويلية ص17.

[3] منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، متاح على الموقع التالي:www.andi.dz ، تاريخ الاطلاع:2021/05/16.

4. الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF):

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة 2007، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية[1].

5. صندوق دعم الاستثمار:

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، وبالأخص تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية (مثل شيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات...) لتجسيد نشاطات المستثمرين.

من الطرح أعلاه حول الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر نلاحظ وجود تداخل في مهام بعض الهيئات المختصة بمتابعة الاستثمار، كما يوجد نزاع بين صلاحيات كل من المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية التطوير الاستثمار فيما يخص منح الامتيازات للمستثمرين، إضافة إلى عدم تحديد بوضوح الجهة الوصية على أعمال الوكالة لتطوير الاستثمار، كل هذه الفجوات تخلق نوعا من العوائق الإدارية وتزيد من حالة عدم التيقن لاتخاذ قرار استثماري بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين في فهم نظام المزايا وطريقة منحها ما يستدعي وجود مركز وحيد يعمل بكل شفافية و ووضوح[2].

---

[1] ANIMA, (Octobre2009), La carte des Investissements en Méditerranée : Guide Sectoriel à Travers des Politiques Publiques pour Investissement en Méditerranée, Etude N°7, ANIMA Investment Net Work, P11. www.invest-in-med.eu/.../20091002122109inv carteinvestmed-final.fr

[2] دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم 2006/2007 - ناجي بن حسين، (العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص126.

المبحث الثاني: تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2020/2015.

حاولنا في هذا المبحث تركيز على تحليل تطور نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 2015 الي 2020، وذلك من خلال دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر والتوزيع القطاعي والجغرافي.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال فترة من 2015 الى 2020.

الجدول1: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر و، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال فترة 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صافي التدفقات الوافدة %	-0.32	1.02	0.72	0.83	0.80	0.77
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر (مليون دولار)	-584.5	1636.3	1232.3	1466.1	1381.9	1125

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على معطيات البنك الدولي:
www.albankaldawli.org

الشكل1: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي الجزائر
خلال فترة 2015-2020

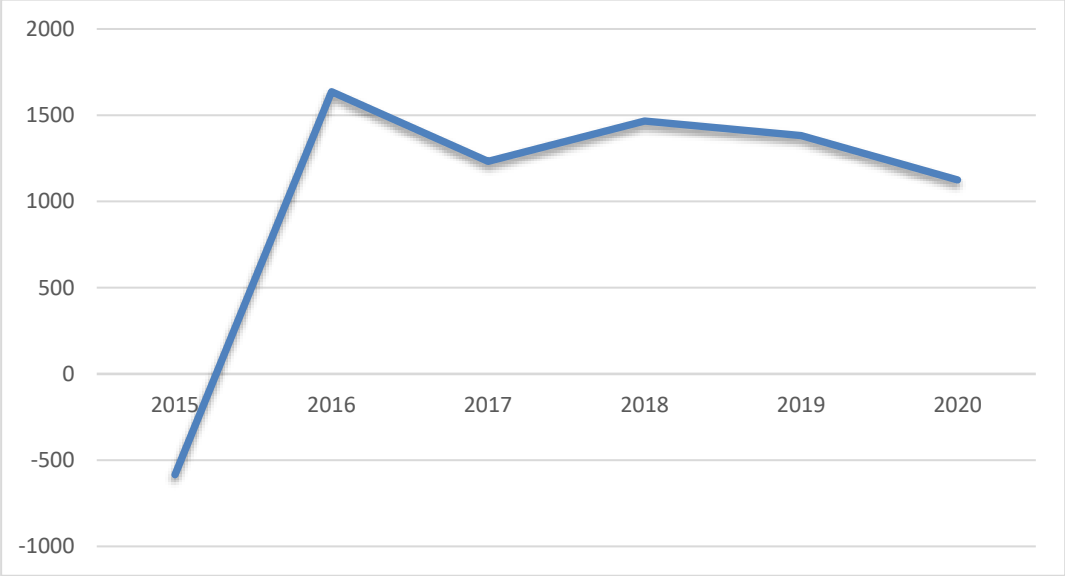

المصدر: البنك الدولي.www.albankaldawli.org
بتاريخ 2022/05/19، 22:00.

الشكل2: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي.

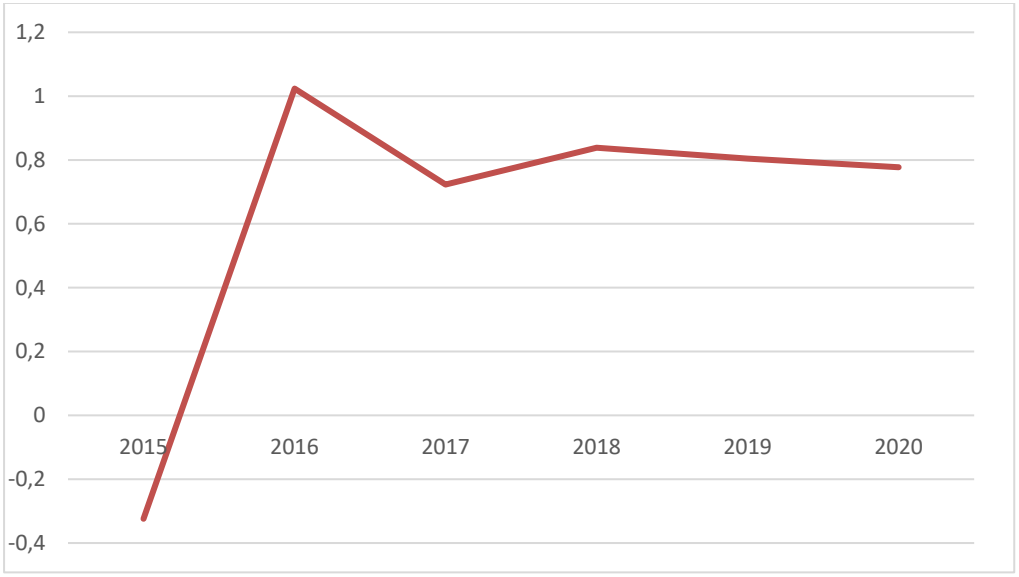

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على معطيات الجدول 1 مخرجات Microsoft Office Excel

من خلال الجدول1 نلاحظ انخفاض كبير في مستوى الاستثمار الوارد الى الجزائر عام 2015 حيث قدر ب(584.5-) مليون دولار وذلك راجع الى تراجع أسعار البترول والتي كان لها اثر كبير على الاقتصاد واستمرار العمل بقاعدة(49/51) التي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمرالأجنبى البحث عن شركاء محليين للحصول على مشاريع بالإضافة الى انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب اثار الازمة العالمية من جهة وتوجه الاستثمارات الأجنبية الى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى وهاذا ما يبين مخاطر توجه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا، وبحلول سنة 2016م عاد رصيد الاستثمارات الأجنبية الى الارتفاع حيث قدر ب 1636.3 مليون دولار وذلك ما يعادل بالتقريب زيادة ثلاث مرات وذلك راجع جزئيا الى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي لتستمر في الارتفاع الى غاية 2018، لتعاود الانخفاض بنسبة

ضعيفة سنة 2019 بقيمة 1381.9 مليون دولار والانخفاض في سنة 2020 بقيمة 1125 مليون دولار.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020.

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020

يمكن توضيح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم2: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020

القطاع	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
التصنيع	12,883	42
الاستخراج	3.450	2
النقل	3,305	2
أعمال البناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات وتسويق والدعم	114	19
التعليم	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1
المجموع	1431,638	93

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
بتاريخ 2022/05/10

الشكل رقم3: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020

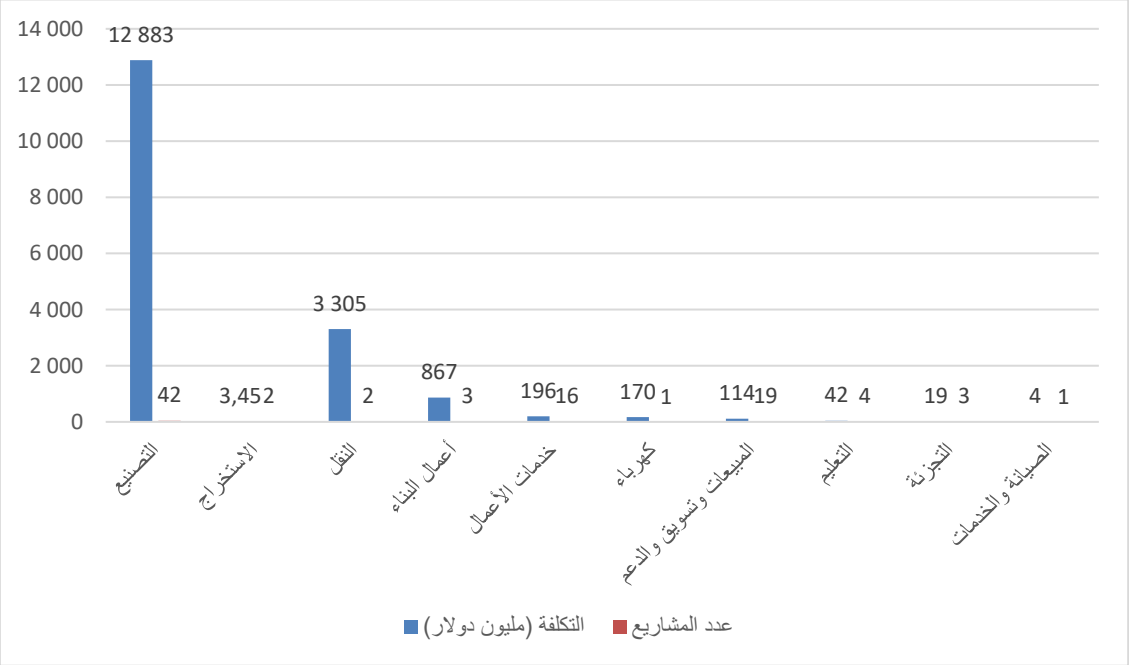

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على معطيات الجدول 2.

حسب بيانات الجدول (رقم 2) فان الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة للجزائر قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة وان اهم القطاعات التي استقطبت استثمارات اجنبية هي قطاع الصناعة من حيث قيمة وعدد المشاريع بعدد (42 مشروع) وبتكلفة 12.883 مليون دولارعلما أن قطاع التصنيع يرتكز بشكل كبري على قطاع المحروقات، إضافة إلى بعض الانشطة الصناعية كصناعة الادوية، ويأتي ثانيا قطاع المبيعات والتسويق و الدعم من حيث عدد المشاريع ب 19 مشروع استثماري وبتكلفة 114 مليون دولار، وفى حين احتل قطاع الخدمات و الاعمال من حيث عدد المشاريع 16 مشروع استثماري بقيمة 196مليون دولار، و بالرغم من الاهمية الكبيرة لقطاعات أعمال البناء و التعليم إلا أنهما لم يمثلا معا عدد المشاريع سوا 07 مشاريع بقيمة 909 مليون دولار.

الجدول3: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020

الأقاليم المستثمرة	المبلغ (مليون دولار)	النسبة
آسيا والمحيط الهادي	13،606	65
أوربا الغربية	4،019	19
إفريقيا	1581	8
الشرق الأوسط	882	4
الدول الأوربية الناشئة	714	3
أمريكا الشمالية	254	1
المجموع	7463،606	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
بتاريخ 2022/05/8

الشكل4: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020

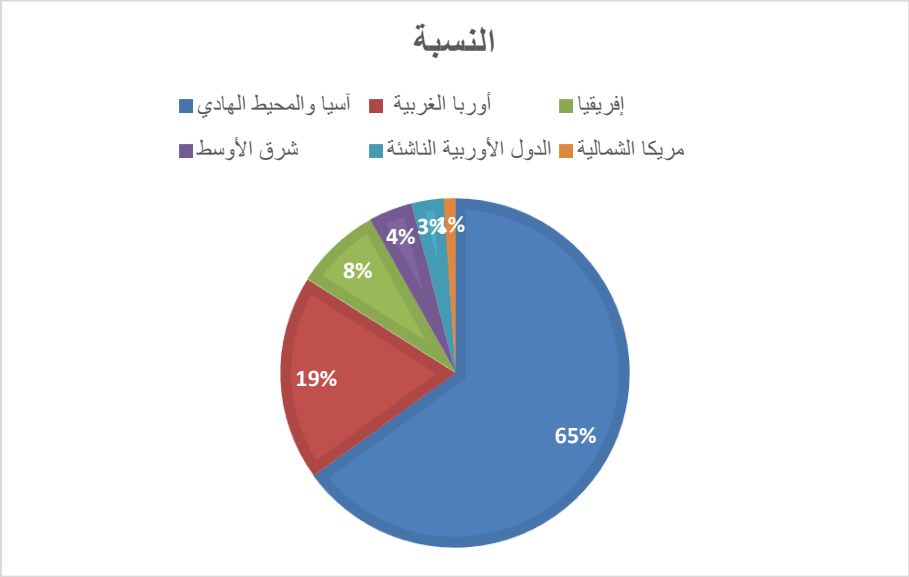

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على معطيات الجدول 3 مخرجات Microsoft Office Excel

من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول (رقم 2) نلاحظ ان اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015_2020 نجد ان دول اسيا والمحيط الهادي قد احتلت الصدارة من حيث قيمة المشاريع وتبلغ استثماراتها حوالى 13.606 مليون دولار حيث بلغت نسبتها 65%، في حين احتلت دول اوروبا الغربية المرتبة الثانية حيث بلغة قيمت استثماراتها 4.019 مليون دولار بنسبة 19%، وهاذا راجع الى اهتمام المتعاملين الاوروبيين بقطاع المحروقات، وتأتى في المركز الثالث دول افريقيا التي هي من اهم ثلاث مستثمرين في الجزائر حيث بلغت

استثماراتها 1581 مليون دولار بنسبة 8%، اما فيما يخص دول الشرق الاوسط فقد جاءت في المركز الرابع باستثمارات بلغت قيمتها 882 مليون دولار، أي بما نسبته 4%، وفى المركز الخامس الدول الاوروبية الناشئة باستثمارات بقيمة 714 مليون دولار بما يعادل نسبة 3%، واخيرا امريكا الشمالية بمشاريع بلغت قيمتها 254 مليون دولار أي بما نسبتها 1%.

جدول4: أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2015-2020

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6,000	1	1
الصين	3,827	12	7
سنغافورة	3,151	3	1
فرنسا	2,266	16	15
مصر	1,553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1,576	134	108

الإجمالي	21,056	188	152

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
.www.dhaman.net/ar

إن المصادر التي تتدفق منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، متنوعة سواء من الدول الأجنبية أو الدول العربية، ويصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، وبعضها الآخر ضمن استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2015_2020 المقدرة ب 5 سنوات قد احتلت فيها هونغ كونغ المرتبة الاولى في قائمة اهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشاريع بما يقدر ب 6.000 مليون دولار، ثم تليها فالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي الصين بتكلفة استثمارية قدرها 3.827 ملون دولار وسنغافورة بتكلفة 3.151 مليون دولار، وهاذا تطور ملحوظ شهدته العلاقات الجزائرية مع هذه الدول، في حين تأتى باقي الدول على التوالي فرنسا، مصر، تركيا، قطر، اسبانيا، سويسرا، اليابان، ثم تأتى باقي الدول.

خلاصة الفصل:

ان عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة ترقية ودعم الاستثمارات في الجزائر ومجموعة من القوانيين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر وبرغم من ذللك لوحظ عزوف واضح للشريكات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر ، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات كان م ابرزها تلك التعديلات الخاصة 3 أوت 2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار وتقديم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

الخاتمـة

خاتمة:

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد ويظهر ذلك من خلال البرامج والإصلاحات من طرف السلطات الجزائرية، لتوفير مناخ استثماري ملائم والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، والتي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا في قطاع الخدمات.

حيث إن الجزائر تمتلك مؤهلات كبيرة مما يجعلها أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بإضافة إلى الثروات الطبيعة الهائلة الخاصة بقطاع الطاقة وهناك مؤهلات أخرى مثل الحجم المعتبر للسوق الجزائرية، الوضعية الاقتصادية الكلية المريحة، الموقع الجغرافي المتميز، والحجم الكبير من اليد العاملة.

رغم ما تمتلكه الجزائر من مختلف المقومات فضلا عن الجهود المبذولة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية في الجزائر يبقي مناخها الاستثماري غير جذاب، لان حجم هذه الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتلائم باي حال مع مستوى الطموحات، حيث كانت بعيدة كل البعد عن ما هو متوقع من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب كما ان حجمها لا يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوافر عليها الاقتصاد الوطني، حيث يعد قطاع المحروقات اكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر على حساب القطاعات الأخرى مما خلق نوعا من عدم التوازن في الاقتصاد، كما يدل على غياب استراتيجية واضحة لتوزيع هذه التدفقات الاستثمارية الى القطاعات الأقل نموا.

نتائج البحث:

يساهم الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة او الغير مباشرة وعملة صعبة وغايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية.

نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وامنية وسياسية ملائمة.

علي الرغم من جملة التحفيزات والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، الا ان هناك بعض العراقيل التي تقف في وجه هذا الأخير وتحول دون تحقيقه على أكمل وجه.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد القوى الأساسية التي تشكل العولمة الاقتصادية ركيزة من ركائز التنمية في جميع دول العالم خاصة الدول النامية، حيث يؤثر الناتج المحلي الإجمالي إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2016_2018 وتدهورت في الفترة 2019_2020 بسبب جائحة كورونا، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تعمل الجزائر جاهدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم

لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقديم مختلف التسهيلات وتوفير الحوافز المساعدة على جذبه مثل تقديم التسهيلات الإدارية والتنظيمية، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الثالثة.

افاق البحث:

نرى ان موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لايزال طويلا بمزيد من الدراسات ومن ضمنها التي قد تثير اهتمام الباحثين وتتمثل في:

دراسة السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي الى البلد المضيف.

دراسة مدى تكيف واستجابة الإطار التشريعي والمؤسساتي في البلد المضيف لمتطلبات المناخ الاستثماري الجيد.

كما يمكن اثارة موضوعات أخرى للبحث مثل: مناخ الاستثمار في ولاية ما من التراب الوطني.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي الوضعي الأكاديميون للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، 2010.

2- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

3- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

4- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، القاهرة.

5- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر،2000، 2001.

6- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005.

7- البحار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة .1991.

8- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، مصر، 2005/2004.

9- سعيفان سمير، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق، 2000.

10- العسوي ابراهيم، قياس مؤشرات التنمية، دار الوحدة العربية، مصر، 1985.

ب- الدوريات:

1- جملة اقتصاديات مشال اقتصاديات مشال إفريقيا ISSN 1112-6132 اجمللد 15 / العدد 21 السنة: 2019.

جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجيا، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير
والتجارة، العدد 17، المجلد 1، جامعة الجزائر، 2008.
2- حيتالة معمر، (2017)، " قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016: خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار"، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد الثامن، يناير.
3- منصوري زين، "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد2، 2005.

ج- الملتقيات:
1- حسن بن رفدان الهجهوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2006.
2- مرداوي كمال، (2004)، "الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع وتهيئة الاستثمار"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبو بكر بلقايد تلمسان.
3- عبد المجيد أونيس، (2006)، "الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر.

د- الرسائل الجامعية:

1- جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017-2018.

2- فريد أحمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ،2006.

3- كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،2003/ 2004.

4- "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم 2006/2007 - ناجي بن حسين، (العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.

ه_ المقالات:

1- ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الجندول، العدد 24، جامعة قسنطينة، الجزائر، سبتمبر2005.

2- اكرامة مروة، رايس حدة، (2012)، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد الثاني.

و- الجرائد والمنشورات والقوانين:

1- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، متاح على الموقع التالي:www.andi.dz

2- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، (2006)، العدد48، المؤرخة في 19 جويلية.

3- الامر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، مؤرخ في أول جمادى ثاني عام 1422 الموافق ل 20 أوت سنة 2001، الجريدة رسمية رقم 2001.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2011.

5- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 في 09 أكتوبر 2006، المتعلق بالصلاحيات والتشكيل وعمل المجلس الوطني للاستثمار.

ثانيا-: المراجع باللغة الأجنبية:

1-ANIMA, (Octobre2009), La carte des Investissements en Méditerranée : Guide Sectoriel à Travers des Politiques Publiques pour Investissement en Méditerranée, Etude N°7, ANIMA Investment Net Work, P11. www.invest-in-med.eu/.../20091002122109inv carteinvestmed-final.fr).

2- C. Chen and L. Chang, and Y. Zhang, "The Role of Foreign Direct Investment in Chin's Post Economic Development", World Development, Vol. 23, No. 4, El Sevier Science LTD, Great Britain (1995).

-3 UNCTAD World Investment Report 2007 "Transnational Corporations Extractive Industries and Development New.

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهو يعد شكلا من اشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وفي ظل هاته التطورات قامت الجزائر بعدة اصلاحات اقتصادية وتحفيزات، إضافة إلى العديد من القوانين والتشريعات، جاءت هذه الدراسة لتهدف إلى توضيح واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2015-2020)، وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، في الدراسة والتي أبرزت عدة نتائج من أهمها أن النجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بتوفير ظروف وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة، ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه مازالت بعيدة نوعا ما عن ما هو متوقع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجبين المباشر، المناخ الاستثماري، البيئة الاقتصادية.

***Abstract*:**

The direct foreign investment is considered as the most useful kind of investment, because it’s considered as a form of the foreign finance that the countries rely on, it provides the resources that it is needed to make some investment programs which aim the the plans of the economic development of these countries, In light of these developments, Algeria undertook several economic reforms and incentives, in addition to many laws and legislations, this study aimed to clarify the reality of the investment climate in Algeria and its impact on foreign direct investment in Algeria during the period between (2020.2015), the descriptive and analytical approach was

followed, in the study, which highlighted several results, the most important of which is that success in attracting foreign direct investment is linked to providing appropriate economic, security and political conditions and conditions, despite the efforts made by Algeria to attract foreign direct investment, it is still somewhat far

Key words: foreign investment, foreign direct investment, investment climate, economic environment.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حمصطفاوي انور المولود(ة) بتاريخ: 1995/06/04 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 236188 الصادرة بتاريخ: 2016/04/25 عن: بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: إنعكاس المناخ الاستثماري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015 إلى 2020

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 08 جوان 2022

التوقيع و البصمة

.....

صحة إمضاء السيد(ة)

الساكن

بموضوع

بوسعادة في 06 جوان 2022

إمضاء: بوقراب الطيب

*تحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): صياد عبد الرحمان المولود(ة) بتاريخ: 19951 03 14 ب: تامسة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200335586 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: أولاد سيدي ابراهيم

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021 / 2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: إنعكاس استخدام الاحتياطي على تقلبات الاحتياطات الأجنبية الماستر دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2015 إلى 2020

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

2022 جوان 06

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

تخطرا لصحة إمضاء السيدة
الساكن:
الموضوع:
بوسعادة في: 06 جوان 2022

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة اعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner